المبتلى ان غلب على ظنه انه يجب يصل النجاسة
الى الباطن الاخر لا يجوز الوضوء والاجاز وهذا
اصح عند الكرخي وصاحب الغاية والينابيع
وهو الاليق باصل ابي حنيفة اشترى محتقرا
وقال محمد بول ما يؤكل لحمه طاهر وقالوا جوزوا
يؤكل لحمه من الطيور طاهرة سوى الدجاجة
والبط والاوز وبول الخفاش وفرثها
معفو عنها وفرث ما لا يؤكل لحمه من الطيور
وابيان طهارته وصحح بعضهم نجاسته
خفيفة وصحح بعضهم وقالوا نضح البول
مثل روس الابر فليس بشيء والغبار النجس
اذا وقع في الماء او الطعام لا يفسد واذا تنجس
بعض صبرة او نحوها فقسم او غسل بعضه
حكم بطهارة كل قسم حتى يحل اكله وكذا في الكبار
وقد جوز الاخذ في باب الطهارة بمذهب
الغير حكي ان ابا يوسف اغتسل يوم الجمعة وصلى
ببغداد فحوجم وافتى البزنطي بنجاسة فاخبر

فاخبر بذلك فقال ما اخذ بقول اخواننا من اهل
المدينة تمسكا بالحديث المروي عن النبي ﷺ
انه قال اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا كذا
في التاتارخانية وغيره ولعل حرمة التقليد
للمجتهد مقيدة بما لم يكن ما قلده حكما قويا
موافقا للقياس داخلا في ظاهر النص او في
الامور المقصودة لا الوسائل فاذا جاز للمجتهد
التقليد ففي غيره اولى واما الشافعي فالاصل
في الاشياء الطهارة لما ذكر في خاتمة الفتاوى
واليقين لا يزول بالشك والظن بن يزول
بيقين مثله وهذا اصل مقرر في الشرع منصوص
عليه في الاحاديث مصرح في كتب الفقهاء
من الحنفية والشافعية ولم ار خالفه
فاذا شك او ظن في طهارة ماء او ارض او ثوب
او بساط او لباس او طعام او اناء او
غير ذلك ما لم يتحقق العين فذلك الشيء
طاهر في حق الوضوء والصلوة وحل الاكل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)